الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/54/L.3/Add.1
5 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والخمسون
جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المقرر: السيد محمد علي زاريا زارا (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

ثانياً - ملخص الرئيس *(تابع)*

العملية التحضيرية لعقد جلسة استماع مع المجتمع المدني في إطار الدورة الثانية عشرة للمؤتمر ٢

ثانياً – ملخص الرئيس *(تابع)*[1]

العملية التحضيرية لعرض الدورة الثانية عشرة للمؤتمر

١- أعربت الوفود عن آراء متفاوتة بشأن البرنامج المؤقت للأونكتاد الثاني عشر، الذي وزّع في غرفة الاجتماعات. فرأى البعض أنه لا يجسِّد تجسيداً دقيقاً حصيلة الدورة التنفيذية الحادية والأربعين للمجلس[2] لا سيما بتخصيصه فترة أقل من الزمن للموضوع الفرعي المتعلق بدور الأونكتاد. بينما رأى آخرون أن البرنامج المؤقت هو تجسيد منصف لحصيلة الدورة التنفيذية ويقيم توازناً جيداً في ترتيبه التسلسلي للمواضيع الفرعية وفي الوقت المخصص لها.

جلسة الاستماع مع المجتمع المدني

١- "الإقليمية الجديدة"

٢- بَيَّنَ مشاركون عديدون أن "الإقليمية الجديدة" والنهج المتعدد الأطراف لا يتعارضان مع بعضهما، حيث تنص منظمة التجارة العالمية على إمكانية عدم التقيد بأحكام اتفاقات التجارة الحرة. فاتفاقات التجارة الحرة الثنائية ومخططات التكامل الإقليمي المتصلة بهذه الاتفاقات توفر أساساً لمزيد من إجراءات تحرير التجارة في المنظمة المذكورة ولإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. غير أن بعض المشارِكين قالوا إنهم يعتبرون أن الأعداد المتزايدة من اتفاقات التجارة الحرة هو نتيجة لعدم ارتياح البلدان النامية إزاء قلة التقدم المحرز في منظمة التجارة العالمية. ورأى البعض أن اتفاقات التجارة الحرة المعقودة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تعمل على تقويض الإمكانات الإنمائية للبلدان الأقل تقدماً، بَيد أنهم يرون أيضاً أن هذه الاتفاقات تعود ببعض المنافع على البلدان النامية. ونظراً لعدم التناظر في القدرة التوريدية، فلا يمكن للبلدان النامية أن تستفيد بقدر استفادة البلدان المتقدمة من إمكانية الوصول إلى الأسواق التجارية على أساس المعاملة بالمثل، ومن غير ذلك من التدابير المتصلة باتفاقات التجارة الحرة، كالاستثمار، أو المشتريات الحكومية، على نحو ما يرد في *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧*. وارتُئي أن من المصلحة الفُضلى للبلدان المتقدمة أن تتيح للشركاء الإنمائيين مجالاً ما للمناورة في استراتيجياتها الإنمائية، إلا أنه أُشير إلى ضرورة تحديد مفهوم "حيّز السياسة العامة" تحديداً أوضح. وفي أي حال، فإن لكل بلد من البلدان السيادة فيما يتخذه من قرارات بشأن اتفاقات التجارة الحرة، التي ينص بعضها على إتاحة فترات انتقالية وافية للبلدان النامية. وطلب المشارِكون إلى الأونكتاد أن يقدمَ في دورته الثانية عشرة شرحاً أكثر تفصيلاً بشأن الحيز السياساتي للبلدان النامية وأن يواصل بحوثه في هذا المجال. أما على الصعيد الوطني، فسيلزم اتخاذ تدابير اجتماعية مناسبة لاستيعاب ما يترتب على اتفاقات التجارة الحرة من آثار سلبية. ومن الطرق الأخرى للتخفيف من تلك

---

(١) ترد الصيَغ الإلكترونية لبيانات أعضاء الوفود مدرجةً في موقع الأونكتاد، بالشكل واللغة اللذين تلقتهما الأمانة بهما. للاطلاع على الخطابات، انظر الموقع www.unctad.org/meetings، واختر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضغط على كلمة "البرنامج".

(٢) TD/B/EX(41)/3، (المجلد الأول).

الآثار ربط ما يُصرف من معونات بالاصلاحات التجارية، وبخاصة من خلال تقديم المعونة مقابل التجارة. وأخيراً، تم تأكيد ما لتعزيز المؤسسات الوطنية لتلك البلدان من أهمية في تمكينها من تقييم أثر اتفاقات التجارة الحرة.

٢- جني فوائد العولمة

٣- ركزت الدورة تركيزاً جيداً على ضرورة معالجة التكاليف الاجتماعية للعولمة. وسلَّط أعضاء الوفود الأضواء على أوجه التفاوت المتزايدة بين البلدان وداخلها نتيجة لتزايد التحرر الاقتصادي والعولمة، على الرغم من أن الفقر إجمالاً آخذ في الانخفاض. والسكان في البلدان النامية، وبخاصة النساء، عرضة لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي بشكل متزايد، يزيد من حدته نظام تجاري متعدد الأطراف عاجز عن تلبية احتياجات الناس وعن تحقيق التطلعات الإنمائية لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية. كما أُشيرَ إلى ظاهرة هجرة ذوي الكفاءات من الجنوب إلى الشمال بوصفها عاملاً على تقويض قدرة البلدان النامية على النمو من خلال تراكم المعارف.

٤- في ضوء هذا الوضع، رأى عدد من أعضاء الوفود ضرورة اتخاذ إجراءات معَيَّنة على الصعيد الدولي. فدعوا الأونكتاد إلى زيادة التركيز على المسائل التالية: (أ) ترويج العولمة الشاملة من خلال استكشاف إمكانيات الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي؛ (ب) المنظور الجنساني فيما يتعلق بالعولمة؛ (ج) تدهور البيئة؛ (د) ضرورة زيادة المساءلة والشفافية في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (هـ) إجراء إصلاحات في البنية المالية الدولية؛ (و) سُبُل زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان توزيع المنافع في سلسلة الإمداد توزيعاً أفضل.

٥- غير أن العديد من أعضاء الوفود نوهوا بأنه يلزم لحكومات البلدان النامية أن تفعل المزيد في سبيل ضمان الحماية الاجتماعية وتعزيز النمو المناصِر للفقراء والمحايد تجاه الجنسين، وفي سبيل وضع لوائح ناظمة للشركات عَبر الوطنية. وللمجتمع المدني دور ينهض به في مساعدة الحكومات على إيجاد بيئات مؤاتية للاستثمار والأعمال التجارية وتشجيع الاستثمار الاجتماعي. وسيق، مثالاً على هذا النوع من الاستثمار، برنامجٌ تضطلع به حكومة البرازيل ويُعاد بموجبه توزيع الموارد على الشريحة الدنيا من السكان، التي تبلغ نسبتها ٢٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، ارتُئي أن تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد يساعد على مدّ جسر بين أنشطة الشركات عبر الوطنية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في البلدان النامية.

- - - - -